

ولاتزال التشريعات الحديثة تركز بشكل كبير على الإدماج. 2014) مما يمنح الآباء ومقدمي الرعاية والأسر المرونة في اختيار المكان الذي يمكن أن يحضره طفلهم ذو الإعاقة مثل أي طفل آخر، 1978) بالتأكيد غيرت معايير التصنيف وقللت من تأثير النموذج الطبي. يعمل هذا التغيير على توسيع خيارات الوالدين وتمكين الأطفال ذوي الإعاقة الذين يمكنهم الآن المشاركة في عملية صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، إلا أن هناك عدداً من العوامل تمنع حدوث ذلك. لا تتوافق الممارسة التعليمية الحالية دائماً مع السياسة لأن ما يسمى ببيئة التعلم الدامجة غالباً ما تصبح حصرية للأطفال ذوي الإعاقة في البيئات العامة (سلي، وبالتالي يتم تعليمهم بشكل منفصل عن أقرانهم في أماكن منفصلة. ويعكس هذا التنافر بين النظرية والتطبيق المواقف غير المتغيرة للمجتمع تجاه الإعاقة، لاتزال العديد من المجتمعات المحافظة تنظر إلى الإعاقة من خلال عدسة العلاج الطبي التي تعتبرها مأساة شخصية وفي الوقت نفسه لا تولي أي اهتمام للعقبات التي يضعها المجتمع في طريق الأشخاص ذوي الإعاقة) غودلي، وتؤدي هذه الآراء إلى إدامة الموقف السلبي بشكل عام والوصم تجاه الإعاقة، مما يؤدي إلى معاملة غير عادلة للأشخاص ذوي الإعاقة في كل جانب من جوانب حياتهم، بما في ذلك النظام التعليمي. تم استبدال النموذج القديم المرتبط بالأعمال الخيرية بنموذج حقوق الإنسان حيث انتقلت المعايير المجتمعية من المواقف العنصرية للشفقة والرحمة إلى التأكيد على حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف والمتساوية لكل شخص سواء كان من ذوي الإعاقة. يظهر هذا التباين بين الثقافات مدى تعقيد دلالة الإعاقة في مختلف البلدان، حيث أنه على الرغم من النظر إليها من خلال عدسة نهج حقوق الإنسان تجاه